١٩٨٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ يساورها القلق إزاء ركود إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو عند مستوى أدنى بكثير من رقم ٧ر٠ في المائة المستهدف ،

وإذ تشدد على الحاجة لمواصلة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشير إلى الطلبات المتزايدة على المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تؤدي دوراً هاماً في معالجة المشاكل الإنمائية لدى البلدان النامية ،

١ - **تؤكد من جديد** الرقم المستهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧ر٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو والوارد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث على النحو المعتمد ؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان المانحة التي حققت بالفعل الرقم المستهدف البالغ ٧ر٠ في المائة ، أو التي زادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بهدف تحقيق هذا الرقم المستهدف ، وتحثها على مواصلة بذل الجهود ؛

٣ - **تناشد** جميع البلدان المانحة التي لم تحقق بعد الرقم المستهدف البالغ ٧ر٠ في المائة بذل قصارى جهدها لتحقيقه في أسرع وقت ممكن عن طريق اتباع تدابير محددة تجعل جهودها أكثر فعالية ، مع مراعاة ضرورة تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ؛

٤ - **تشدد** على أهمية تحقيق الرقم المستهدف البالغ ١٥ر٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ، أو مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلك البلدان امتثالاً لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٤] واستنتاجات الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير[٥٨] ؛

٥ - **تطلب** إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره المتعلق باستعراض سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يتم كل ثلاث سنوات معلومات بشأن الامتثال لهذا القرار .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

(٥٨) القرار ٤٠/٢٠٥ ، المرفق .

٤٣/١٩٨ ـ أزمة الديون الخارجية والتنمية : نحو حل دائم لمشاكل الديون

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤١/٢٠٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ، وقرارها ٤٢/١٩٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية ،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٥٩] و ٢٢٢ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٣١] و ٣٥٨ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨[٣٢] وما يتصل بذلك من توصيات الاستعراض الشامل النصفي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً[٥٨] ،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة[٢٧] ،

وإذ تسلم بأن الحالة الاقتصادية المتدهورة التي تواجهها البلدان النامية ذات المديونية الباهظة ، التي تشكل عائقاً رئيسياً يعرقل نموها الاقتصادي وتنميتها المطّردة ، يمكن أن تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ،

وإذ تؤكد أن الواقع العالمي والنطاق الواسع لما تخلفه مديونية البلدان النامية من آثار في الاقتصاد العالمي المعاصر المتزايد الترابط يمكن أن يهدد استقرارها السياسي ،

وإذ تسلم بأنه في ظل الظروف الراهنة يلزم الاضطلاع بجهود للتكيف ، تبذلها جميع البلدان بصورة جماعية وبصورة فردية ، بحيث يسهم كل بلد في السعي إلى الهدف المشترك وفقاً لقدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي ، بينما يظل القلق قائماً بشأن الآثار السياسية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية المدينة ،

وإذ ترحب بازدياد تقبل استمرار تنويع نطاق الخيارات التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين وتسهم في تحقيق حل دائم للمديونية الخارجية للبلدان النامية ،

وإذ تعترف بالحاجة المستمرة إلى تعزيز التعاون الدولي الفعّال من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ،

(٥٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

على أساس دائم ومنصف ومتفق عليه بصورة متبادلة ، لاسيما عن طريق تحسين البنية الاقتصادية الدولية ،

وإذ تلاحظ أنه ، رغم أن المجتمع الدولي يبذل جهوداً لمعالجة مشكلة الديون ، من الضروري ، نظراً لجسامة المشكلة ، إعادة تأكيد المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف المعنية ،

وإذ تشعر ببالغ القلق لاستمرار كون التزامات خدمة الدين باهظة ، ولعدم تحرك العوامل المحددة للقدرة على الدفع بما يتفق والتزامات خدمة الدين لغالبية البلدان النامية ، ولاستمرار عدم التأكد من احتمالات خفض ما لعبء الدين من آثار معاكسة على عملية التنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تدفق الموارد المالية الصافي من البلدان النامية ككل ، الذي تزيد أزمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري من تفاقمه ، يحرم تلك البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنميتها ،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام نظراً لما أسهم به من أجل قضية الديون ولتقريره المعنون « نحو حل دائم لمشكلة الديون »[٦٠] ؛

٢ ـ **تؤكد** أن أزمة الديون القائمة في إطار اقتصاد عالمي متزايد الترابط هي أزمة ذات وقع واسع النطاق ، تتخلف عنها في معظم الأحيان عواقب سياسية ، ذات تأثير لا يقتصر فقط على العلاقات بين الدائنين والمدينين ولكن أيضاً على احتمالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، وهي لذلك تتطلب نهجاً عريضاً يقترن بالحافز السياسي والتعاون الوثيق المستمر ؛

٣ ـ **تعرب عن بالغ القلق** لأن المديونية العامة للبلدان النامية المدينة مستمرة بل وزادت في كثير من الأحيان ، ولأن نمو تلك البلدان وتنميتها أصبحا محدودين بشدة ، ولأن احتمالاتها الاقتصادية والاجتماعية مازالت تدعو إلى القلق الشديد ؛

٤ ـ **تشدد** على أن وجود بيئة اقتصادية دولية مساندة ، بالاضافة إلى نهج في التنمية موجه نحو النمو ، أمر لازم لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة لمعالجة مديونيتها الخارجية وتخفيف الأعباء السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والانهاك المترتب على التكيف ، مما يسهم في استعادة نموها الاقتصادي وتنميتها وجدارتها الائتمانية ؛

٥ ـ **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة البحث ، بالحوار وتقاسم المسؤولية ، عن حل لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية يكون دائماً ومنصفاً ومتفقاً عليه بصورة متبادلة وموجهاً نحو النمو والتنمية ؛

٦ ـ **تدعو** المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة استعراضها لمعايير المشروطية ، مع مراعاة جملة أمور من بينها الأهداف الاجتماعية وأولويات النمو والتنمية لدى البلدان النامية وظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة ، وتشدد كذلك على الحاجة إلى زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بحيث لا يؤدي إلى مشروطية مزدوجة ؛

٧ ـ **تؤكد من جديد** أن أحد الأهداف الرئيسية لأية استراتيجية للديون ينبغي أن يتمثل في ضمان تحقيق البلدان النامية المدينة مستوى كافياً من النمو يمكنها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية مما يعزز بدوره قدرتها على خدمة الديون وتحث جميع الأطراف المعنية على استنباط طرق ووسائل تصون بصورة فعّالة السياسات الرامية إلى بلوغ هذا المستوى من النمو ؛

٨ ـ **تسلّم** بأن الجهود الرامية إلى حل مشكلة الديون ينبغي أن تشمل سياسات لدى البلدان الدائنة والبلدان المدينة تساند نمو الصادرات وتنويعها في البلدان المدينة ؛

٩ ـ **تسلّم** بالحاجة إلى زيادة توسيع نطاق النهج التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين ، بما في ذلك التوسع في نطاق الأساليب الفنية المالية المستخدمة حالياً وفي تنفيذها ؛

١٠ ـ **تسلّم** بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الأخرى التي تواجه مشاكل خطيرة في خدمة الدين تثير قلقاً كبيراً ، وتدعو جميع المعنيين إلى مراعاة الأحكام الواردة أعلاه ، حسب الاقتضاء ، عند معالجة تلك المشاكل ؛

١١ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل جهوده ، عن طريق عملية مشاورات رفيعة المستوى ، حسب الاقتضاء ، مع رؤساء الدول أو الحكومات والأطراف الأخرى المعنية ، للإسهام في التوصل إلى تفاهم مشترك على حل لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية في إطار نموها وتنميتها ؛

١٢ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يتخذ أي تدابير أخرى مناسبة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٩/٤٣ ـ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٦٨٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون

(٦٠) A/43/647 .